خلو الفعل المتعدي من المفعول مراعاة لمقتضى الحال
بعض آيات الذكر الحكيم أنموذجا

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس

(مراعاة المقام وأبعاده التداولية في الفكر العربي والإسلامي)

المنعقد في ١٨ مارس ٢٠٢٣م

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

جامعة الأزهر

إعداد الدكتورة

سعيدة محمد محمد صبح

أستاذ اللغويات وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالإسكندرية – جامعة الأزهر

خلو الفعل المتعدي من المفعول مراعاة لمقتضى الحال
بعض آيات الذكر الحكيم أنموذجا

سعيدة محمد محمد صبح
أستاذ اللغويات وعميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، جامعة الأزهر
البريد الإلكتروني: saidasobh.18@azhar.edu.eg

الملخص :

فكرة هذا البحث تدور حول «خلو الفعل المتعدي من المفعول مراعاة لمقتضى حال المتكلم أو المخاطب أو السياق، أو مراعاة المقام والحال بصفة عامة» وتطبيق ذلك على بعض الآيات القرآنية، وبيان أثره على دلالة الكلام والغرض منه. وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وقسمين، أولهما: الدراسة النظرية، والثاني: الدراسة التطبيقية، ثم الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: أنه لا ينبغي أن نطلق مصطلح الحذف في كل محل، لأن غرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب، فقد لا يكون المفعول مذكورًا ثم حذف، بل خلا الفعل من المفعول منذ البداية مراعاة لمقتضى الحال، وفي ذلك رد على ما أثير من شبهات تتهم التراث الإسلامي بالجمود وعدم مراعاة مقتضى الحال.

وأوصيت بإعادة النظر في المواضع التي قال فيها النحاة بحذف المفعول اقتصارًا وغيرها من المواضع، وكذلك ضرورة التدقيق في النصوص وبيان مدى ارتباطها بحال كل من المتكلم والمخاطب والسياق، لا سيما النصوص القرآنية.

الكلمات المفتاحية : خلو الفعل المتعدي من المفعول ، مراعاة مقتضى حال المتكلم ، مراعاة مقتضى حال المخاطب، مراعاة مقتضى حال السياق ، بعض آيات الذكر الحكيم أنموذجا.

The intransitive verb is void of effect, taking into account the circumstances
Some verses of the Holy Quran as a model

Saeeda Mohamed Mohamed Sobh
Professor of Linguistics and Dean of the College of Islamic and Arabic Studies for girls in Alexandria - Al-Azhar University
E-mail : saidasobh.18@azhar.edu.eg

Abstract :
The idea of this research revolves around "the absence of the transitive verb from the object in consideration of the requirements of the situation of the speaker or the addressee or the context, or taking into account the place and the case in general" and the application of this to some Quranic verses, and a statement of its impact on the meaning and purpose of the speech.
The research was divided into an introduction and two parts, the first of which is the theoretical study, the second is the applied study, then the conclusion, and the proven sources and references.
I followed the descriptive analytical method. Among the most important results I reached: that we should not apply the term omission in every place, because the purpose of the speaker differs in informing the addressee, so the object may not be mentioned and then omitted, but rather the verb is devoid of the object from the beginning in consideration of the case, and in that is a response to what There were many suspicions accusing the Islamic heritage of stagnation and lack of consideration for the case. I recommended reconsidering the places in which the grammarians said to delete the object exclusively and other places, as well as the need to scrutinize the texts and indicate the extent to which they relate to the situation of both the speaker and the addressee and the context, especially the Quranic texts.

Keywords: The Transitive Verb Is Void Of Effect, Taking Into Account The Requirement Of The Speaker's Condition, Observing The Requirement Of The Addressee's Condition, Observing The Requirement Of The Context, Some Verses Of The Wise Remembrance As A Model.

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل، ونصبه علمًا لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام...**وبعد،**

فعدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي أو حذفه –كما يقول النحاة– باب واسع لا يصدر إلا عن فصاحة وبلاغة، قال ابن جني: «وهو فصيح عذب، لا يركبه إلا من قوي طبعه، وعذب صنعه»(١).

والواقع أن هناك تقديرات قال بها النحاة لا حاجة إليها، ويتم الكلام دونها، وفي إظهارها تشويه للأسلوب وتحميل الكلام ما ليس منه ، ولم يقم عليها دليل معتبر من حال أو مقال، فحملوا النص ما لا يحتمل من ألفاظ، وأخذوا يفلسفون في هذه التقديرات، ويلتمسون لها الأسباب والعلل(٢).

وفي أوقات كثيرة يكون الأولى والأنسب لحال المتكلم والمخاطب والسياق هو الأخذ بظاهر النص وعدم القول بالحذف، ويكون في عدم ذكر المفعول أو غيره مما يقال عنه إنه محذوف مراعاة لمقتضى الحال.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، وهي: «خلو الفعل المتعدي من المفعول مراعاة لمقتضى الحال» وتطبيق ذلك على بعض آيات الذكر الحكيم.

فسوف أتناول–بمشيئة الله– في هذا البحث الحديث عن عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي أو إجرائه مجرى الفعل اللازم؛ وهو ما يطلق عليه الكثيرون: «الحذف اقتصارًا» مع بيان مدى مراعاة مقتضى حال المتكلم والمخاطب والسياق في عدم ذكره، وأثر ذلك على دلالة الكلام والغرض منه.

---

(١) المحتسب ٢/٣٣٥.

(٢) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ٣٥، ٣٦، تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي: ١٣٠.

وسوف أتبع في ذلك المنهج (الوصفي التحليلي) بوصف الظاهرة وتحليلها من خلال التطبيق على بعض آيات الذكر الحكيم.

وقد قسمت البحث إلى:

- **مقدمة**، تحدثت فيها عن فكرة الموضوع، وأسباب اختياره، والخطة التي سرت عليها.
- **قسمين:**

القسم الأول: الدراسة النظرية.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية.

- الخاتمة.
- ثبت المصادر والمراجع.

أما الكلمات المفتاحية فهي: (المتعدي – اللازم – مقتضى الحال – الحذف اختصارا – الحذف اقتصارًا).

❁❁❁

□

القسم الأول

الدراسة النظرية

قد جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، وهو ما يسميه البعض الحذف الجائز والواجب.

ويقصدون بالاختصار: الحذف لدليل، أي: بحذفه لفظًا وهو مراد معنى وتقديرًا، فيكون حذفه لضرب من التخفيف والاختصار، ولا يحذف إلا بدليل. وهذا النوع من الحذف ورد في القرآن الكريم كثيرًا، وعده النحاة والبلاغيون أرجح من الذكر، وأبلغ في التعبير.

ومن هذا النوع:

ما كان حذف المفعول به عائدًا لاسم موصول مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1] أي: لما يريده، وقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2] أي: بعثه.

وما كان حذفه للإيجاز والاختصار، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[3] أي: الإتيان بمثله.

وما كان للتهويل والتحقير، مثل: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[4].

ومنه حذف مفعول المشيئة، وهو كثير في القرآن الكريم نحو: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[5]....الخ.

---

(١) هود: (١٠٧).
(٢) الفرقان: (٤١).
(٣) البقرة: (٢٤).
(٤) التكاثر: (٣، ٤).
(٥) الإنسان: (٣٠).

وليس الحذف اختصارًا هو المقصود من هذا البحث.

هذا...وإذا كان البحث الجائز أحد المطالب الاستعمالية التي يلجأ إليها المتكلم طلبًا لأداء معنى معين، وتحقيقًا لغاية مقصودة؛ فإن هناك ضربًا آخر من الحذف يلزم به نظام الجملة نفسه المتكلم، فلا يحق له أن يذكر العنصر المحذوف مطلقًا، بحيث يكون ذكر العنصر المحذوف خطأ، وهذا الضرب من الحذف يسميه النحويون «الحذف اقتصارًا»، وهو الحذف لغير دليل، فيقدر المفعول حرصًا منهم على إخضاع النص للقاعدة النحوية، مع أن الغرض من عدم ذكره أو إجراء المتعدي مجرى اللازم قد يفيد معنى جديدًا، لعدم تعلق غرض المتكلم به، وهو أدل الدلائل على أن النحاة كانوا في تحليلهم لبناء الجملة يتعاملون مع البنية الأساسية للجملة(١).

والواقع أن هذا ليس من باب الحذف، بل هو أن تقتصر على الحدث وصاحبه من غير إرادة المفعول، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد(٢).

ويبين ابن هشام: أنه إذا تعلق غرض المتكلم بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه يجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام، ومثل له بقولهم: حصل حريق أو نهب.

وإذا تعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا ينوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفًا، لأن الفعل ينزل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى

(١) ينظر: شرح المفصل ٣٩/٢، شرح التسهيل ١٦١/٢، المغني ٨٢٩، الهمع ٣/٢، بناء الجملة العربية للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف ٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) ينظر: معاني النحو للدكتور/ فاضل السامرائي ٩٥/٢.

﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾[١]، وقوله: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٢] ، وقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾[٣] ، والمعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وإذا حصلت منك رؤية هنالك[٤].

وإذا قصدوا إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله ففي هذه الحالة يستوفي مفعوله سواء أكان مفعولًا واحدًا أم أكثر، مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ ﴾[٥] .

قال ابن هشام: «والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له...»[٦].

والذي يفهم من كلام ابن هشام أن ذكر المفعول وعدمه متعلقان بحاجة المتكلم أو السامع ومطابقة مقتضى الحال، فقد يحتاج إلى مجرد إسناد الفعل إلى فاعله، وقد يحتاج إلى مفعول واحد أو مفعولين أو أكثر.

---

(١) البقرة: (٢٥٨).
(٢) الزمر: (٩).
(٣) الإنسان: (٢٠).
(٤) ينظر: المغني ٣٥٧/٦.
(٥) آل عمران: (١٣٠).
(٦) ينظر: المغني ٣٥٧/٦.

وقد نص صاحب الدلائل على ذلك بقوله: «إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك، فالعبارة فيه أن يقال: «كان ضرب» أو «وقع ضرب» أو «وجد ضرب» وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء.

وإذ قد عرفت هذه الجملة، فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا، في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا»[1].

فعند عدم ذكر المفعول في الاستعمال القرآني نرى أن وراء عدم ذكره أسرارًا بلاغية تتعلق بالمتكلم أو المخاطب أو السياق.

ففي أوقات كثيرة نجد أن عدم ذكر المفعول أبلغ من ذكره، وأنسب لحال المتكلم والمخاطب والسياق.

وفي هذا المقام يقول عبد القاهر الجرجاني: «الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ، فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله... صرت إلى كلام غث، وإلى شيء يمجه السمع، وتعافُهُ النفس، وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبدا لطفا ونبلا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك»[2].

وهذا النوع يسميه النحويون «غير المنوي» إما لإجراء الفعل المتعدي مجرى اللازم، وإما للمبالغة في ترك التقييد.

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ١٥٤.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ١٦٣، ١٦٤.

وسماه البعض (مماتًا) كالزركشي، أي: لا يكون المفعول مقصودًا أصلًا، وينزل الفعل المتعدي منزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس اللفظ فقط، وجعل المحذوف نسيًا منسيًا، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول، فلا يذكر المفعول ولا يقدر، غير أنه لازم الثبوت عقلًا.

وبهذا يعلم أنه ليس كل ما هو لازم من موضوع الكلام مقدرًا فيه، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾[1]، وقوله: ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ ﴾[2]، لأنه لم يرد الأكل من معين، وإنما أراد وقوع هذين الفعلين، ويسمى المفعول حينئذ (مماتًا). **نص على ذلك الزركشي**[3]، **ثم قال**: «ولما كان التحقيق أنه لا يعد هذا من المحذوف فإنه لا حذف فيه بالكلية ولكن تبعناهم في العبارة نحو فلان يعطي قاصدا أنه يفعل الإعطاء وتوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بخلاف ما يقصد فيه تعميم الفعل نحو هو يعطي ويمنع فإنه أعم تناولا من قولك يعطي الدرهم ويمنعه»[4].

كل ما سبق يؤكد أن ما يطلق عليه النحاة أنه مفعول حذف اقتصارًا هو في الحقيقة لم يكن موجودًا ثم حذف، بل خلا الفعل من المفعول لغرض معنوي يراعى فيه مقتضى حال المتكلم والمخاطب والسياق، أو يمكن القول بأنه أجرى الفعل المتعدي مجرى اللازم لهذا الغرض.

وفيما سبق من نصوص لعبد القاهر وغيره تأكيد على أن النظرية التداولية الحديثة لها جذور في الفكر العربي، وأن تداول النص ما هو إلا مراعاة المقام وعدم الوقوف عند حدود النص، وهذا ليس بجديد كما يدعي البعض على تراثنا

(١) البقرة: (٢٤).
(٢) البقرة: (٦٠).
(٣) البرهان ٣/٢٤٦.
(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

العربي والإسلامي، ففي جميع النصوص القرآنية وغيرها مراعاة لحال المتكلم والمخاطب والسياق، وأحوال الزمان والمكان وغيرها.

وفي ذلك رد على الشبهات المثارة حول جمود التراث العربي والإسلامي واتهامه بعدم المرونة، وعدم مراعاة البيئة المحيطة بالنص.

❁❁❁

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية

هناك الكثير من الآيات القرآنية التي خلا فيها الفعل المتعدي من المفعول، وهو ما يسميه النحاة «حذف المفعول اقتصارًا» أي: لغير دليل.

ولكن الواقع أن خلو الفعل من المفعول، أو إجراء المتعدي مجرى اللازم في هذه المواضع من القرآن الكريم له أغراض كثيرة تتعلق بمراعاة السياق وقصد المتكلم وحال المخاطب، ومنها على سبيل المثال:

التعريض، والتلطف، والتعميم، والاحتقار، والتركيز على إرادة الفعل...الخ

ومن الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ ﴾[1].

فجرد اسم الفاعلين ﴿ لَسَـٰرِقُونَ ﴾ عن مفعوله لإرادة تعريض يوسف عليه السلام بإخوته حين سرقوه صغيرًا من أبيه.

وقيل: إن هذا الخطاب إن كان بأمر يوسف عليه السلام فلعله أريد بالسرقة أخذهم له من أبيه، أي: إنكم لسارقون يوسف من أبيه، ودخول بنيامين فيه بطريق التغليب، وإلا فهو من قبل المؤذن بناءً على زعمه، والأول هو الأظهر الأوفق للسياق.

---

(١) يوسف: (٧٠).

وقال ابن القيم: «من باب المعاريض، وإن يوسف عليه السلام نوى بذلك أنهم سرقوه من أبيه حيث غيبوه عنه بالحيلة التي احتالوا عليه، وخانوه فيه، والخائن يسمى سارقا، وهو من الكلام المرموز، ولهذا يسمى خونة الدواوين لصوصًا... وتأمل قول يوسف: ﴿ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأۡخُذَ إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ﴾[1] ولم يقل إلا من سرق، وهو أخصر لفظا، تحريا للصدق، فإن الأخ لم يكن سارقًا بوجه، وكان المتاع عنده حقا؛ فالكلام من أحسن المعاريض وأصدقها»[2].

فهو في صورة البهتان، وليس ببهتان في الحقيقة، لأن قوله: ﴿ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ ﴾ تورية عما جرى مجرى السرقة من فعلهم بيوسف[3].

وأرى أن الأقوى في الدلالة، ومراعاة حال كل من المتكلم والمخاطب هو وصفهم بالسرقة لما فعلوه بحق يوسف عليه السلام دون تقدير مفعول معين.

* * *

وقد يكون عدم ذكر المفعول للتلطف، مثل قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[4].

وقف المفسرون طويلًا عند عدم ذكر المفعول في ﴿ قَلَىٰ ﴾ ، فمنهم من ذهب إلى أنه اختصار لفظي لظهور المحذوف، واكتفاء بفهم السامع لمعناه، إذ قد تقدم أن المخاطب به النبي ﷺ، ومنهم من أضاف سببًا آخر وهو رعاية الفواصل، ومنهم من لم يكتفِ بالاعتبار اللفظي، بل ذكر المقتضى المعنوي لعدم ذكر المفعول، وهو: أن هناك فائدة في الإطلاق، أي أنه ما قلاك ولا أحدًا من أصحابك، ولا أحدًا ممن أحبك إلى يوم القيامة، وفي الإطلاق توسع

(١) يوسف: (٧٩).
(٢) بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية ٧١.
(٣) الكشاف ٣/٣١٠.
(٤) الضحى: (٣).

لا يعطيه صريح السياق خطابًا للمصطفى ﷺ بعد فتور الوحي. **نص على ذلك الرازي وغيره**(١).

يقول الدكتور فاضل السامرائي: «غير أنني أرى لهذا الحذف غرضًا بديعًا وسرًا لطيفًا علاوة على ما ذكروه، وهو أن الحذف ههنا للإكرام والتعظيم، وذلك أنه تعالى لم يرد أن يواجهه بالقلي فيقول «وما قلاك» وإنما اكتفي بالمفعول السابق إكرامًا لرسول الله ﷺ من أن يناله الفعل، ونحو هذا يجري في كلامنا كأن يقول أحد لآخر بلغني عنك أنك شتمت وقلت وقلت، فيقول: لا والله ما شتمت ولا قلت، فحذف المفعول من الفعلين تعظيما له من أن يناله الفعل»(٢).

فالراجح أن عدم ذكر المفعول هنا لطفًا برسول الله ﷺ، ولنفي صدوره عن الله ﷻ تجاه أي أحد من أحبابه إلى يوم القيامة.

فعدم ذكر المفعول هنا يفيد التلطف والتعميم، وتقدير مفعول محذوف فيه تقييد لنفي البغض للرسول ﷺ ، أما عدم ذكره ففيه نفي البغض عن الرحمن ﷻ، فهو لا يبغض أحدًا من خلقه، فكيف ببغض أنبيائه، ولا سيما خاتمهم ﷺ.

وأما تعليل الحذف برعاية الفواصل فليس من المقبول عند البعض أن يقوم البيان القرآني على اعتبار لفظي محض، وإنما يكون عدم ذكر المفعول لاعتبار معنوي بلاغي يقويه الأداء اللفظي، والدليل على ذلك العدول عن رعاية الفاصلة في نهاية السورة.

ويبقى القول بأن الحذف لدلالة ما قبله على المحذوف مع غرض معنوي بالغ الدقة في اللطف والإيناس، وهو تحاشي خطابه تعالى لحبيبه المصطفى في مقام الإيناس «ما قلاك»، لما في القلي من الطرد والإبعاد وشدة البغض، أما

(١) الكشاف ٣٩١/٦، تفسير الفخر الرازي «مفاتيح الغيب» ٢١/٣١، التفسير البياني ٣٥/١.
(٢) معاني النحو ٩٣/٢.

التوديع فلا شيء فيه من ذلك، بل لعل الحس اللغوي فيه يؤذن بالفراق على كره، مع رجاء العودة واللقاء(١).

* * *

ومما يراد به التعميم قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ (٢).

فقد ذكر المفعول عند الحديث عن الرجال، ولم يذكر عند الحديث عن النساء، لأن غرض المتكلم لا يتعلق بمدح النساء بحفظ فروجهن فقط، بل بحفظ كل ما من شأنه أن يحفظ، فعدم ذكر المفعول للتعميم والشمول.

فهناك لمسة بيانية تظهر سر هذا الحذف، وهي أن الله ﷻ لم يمدح النساء بحفظ الفروج فقط، ولكنه مدحهم بمطلق الحفظ، والمرأة لا ترتقي لهذه الدرجة، ولا تصل لهذه المرتبة إلا إذا حافظت على نفسها من كل أسباب الغواية، ولو جاء في الذكر الحكيم لفظ «**والحافظات فروجهن**» لوجدنا امرأة تقبل على كل أنواع الزنا المجازي؛ وتقول إنها حفظت نفسها، فتدخل في زمرة الممدوحين في هذه الآية، فالقرآن لم يرد من المرأة حفظ الفرج فقط، ولكن حفظ ما من شأنه أن يحفظ، لأنها كلها عورة(٣).

وعدها سيبويه من باب الاستغناء قائلا: «ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله ﷻ: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه»(٤).

والأولى أنه ترك للتعميم في «**الحافظات**» ، وللحفاظ على الفواصل في «الذاكرات».

---

(١) ينظر: التفسير البياني لبنت الشاطئ ٣٥/١.
(٢) الأحزاب: (٣٥).
(٣) ينظر: الحذف والتقدير «رؤية في الأسلوب القرآني» ٩٦، لعبد الكريم خالد التميمي.
(٤) ينظر: الكتاب ٧٤/١، ٧٥.

ومن التعميم –أيضًا– قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [1]. أي: يدعو كل أحد، أو يدعو جميع عباده، ولو ذكر المفعول بهذه الصيغة لأفاد العموم أيضًا، ولكن في عدم ذكره إفادة الاختصار والإيجاز مع العموم، فلم يذكر المفعول لأن الدعوة عامة والهداية خاصة.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ﴾[2].

قال أبو السعود: «وحذف المفعول للتعميم، وتقدير الآية: أي لهم قلوب ليس من شأنها أن يفقهوا بها شيئا مما من شأنه أن يفقه»[3].

وفائدة التعميم: أن يشمل المفعول ما في السياق وغيره، ليذهب السامع فيه كل مذهب، وكذلك قدر في قوله تعالى: ﴿ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴾ بـ «لا يبصرون بها شيئًا من المبصرات، فيندرج فيه الشواهد التكوينية الدالة على الحق اندراجًا أوليًا، ومثل ذلك قدر في قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآ ﴾ أي: شيئًا من المسموعات، فيتناول الآيات التنزيلية تناولًا أوليًا[4].

واحتج البعض بهذه الآية على صحة قولهم في خلق الأعمال، فقالوا: لا شك أن أولئك الكفار كانت لهم قلوب يفقهون بها مصالحهم المتعلقة بالدنيا، وأعين يبصرون بها المرئيات، وآذان يسمعون بها الكلمات، فوجب أن يكون

(١) يونس: (٢٥).
(٢) الأعراف: (١٧٩).
(٣) تفسير أبي السعود ٣/٢٩٥.
(٤) تفسير أبي السعود ٣/٢٩٥.

المراد من هذه الآية تقييدها بما يرجع إلى الدين، وهو أنهم ما كانوا يفقهون بها ما يرجع إلى مصالح الدين...الخ.

وقالت المعتزلة: لو كانوا كذلك، لقبح من الله تكليفهم، لأن تكليف من لا قدرة له على العمل قبيح غير لائق بالحكيم. فوجب حمل الآية على أن المراد منه أنهم بكثرة الإعراض عن الدلائل وعدم الالتفات إليها صاروا مشبهين بمن لا يكون له قلب فاهم ولا عين باصرة ولا أذن سامعة. والجواب: أن الإنسان إذا تأكدت نفرته عن شيء، صارت تلك النفرة مانعة له عن فهم الكلام وإبصار محاسنه(١).

وفي ذلك من التعميم والإيجاز ما لا يخفى، وكذلك فيه مراعاة لحال هؤلاء المنكرين وحالتهم النفسية وإصرارهم على الإنكار والعناد.

* * *

ومن الأغراض المعنوية لعدم ذكر المفعول به: «احتقاره»، فلم يذكر **في** قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ﴾ (٢) للاحتقار، والتقدير: لأغلبن الكافرين، ويمكن أن يراد التعميم هنا –أيضًا– أي: لأغلبن كل منكر ومتعدٍ، فعدم ذكر المفعول هنا لإخراجه مخرج العموم، فالغلبة عامة وإن كان المقصود بها الكافرين (٣).

* * *

وقد يكون الغرض من عدم ذكر المفعول: «التركيز على إرادة الفعل»، قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ

(١) ينظر: تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) ٦٧/١٥.
(٢) المجادلة: (٢١).
(٣) معاني النحو ٩٤/٢.

﴿ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ٢٣ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ﴾ [(١)].

حيث خلت الكلمات: «يسقون»، «تذودان»، «لا نسقي»، «يصدر الرعاء»، «فسقى لهما» عن المفعول، لأن الغرض من السياق التركيز على إرادة الفعل لا من وقع عليه الفعل.

قال الإمام عبد القاهر: «ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود، وأنهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي.

فأما ما كان المسقي؟ أغنما أم إبلا أم غير ذلك، فخارج عن الغرض، وموهم خلافه»[(٢)].

فالمفعول هنا غير مراد، فموسى عليه السلام وجد قوما يعانون السقي وامرأتين تعانيان الذود، وأخبرتاه أنا لا نستطيع السقي فوجدا من موسى عليه السلام لهما السقي، ووجد من أبيهما مكافأة على السقي، والقصد الإعلام بأنه كان من الناس في تلك الحالة سقي ومن المرأتين ذود، فأما أن المسقي غنم أو إبل أو غيره فخارج عن المقصود.

وجعله السكاكي من الضرب الأول، أي: مما حذف للاختصار مع الإرادة[(٣)].

والمراد: يسقون مواشيهم، وتذودان غنمهما...الخ[(٤)].

---

(١) القصص: (٢٣، ٢٤).
(٢) دلائل الإعجاز ١٦١.
(٣) ينظر: البرهان ٢٤٧/٣، ٢٤٨.
(٤) ينظر: البرهان ١١٨/٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[١].

المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يقصد النص على معلوم.

قال الفخر الرازي: «وإنما وصف الله الكفار بأنهم لا يعلمون، لأنهم وإن آتاهم الله آلة العلم إلا أنهم أعرضوا عن تحصيل العلم، فلهذا السبب جعلهم كأنهم ليسوا أولي الألباب من حيث إنهم لم ينتفعوا بعقولهم وقلوبهم»[٢].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾[٣] ، وقوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾[٤] ، وقوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾[٥] .

أي: هو الذي أوجد أسباب الضحك والبكاء، وهي الخير والشر، والفرح والسرور والهم والحزن، وهو سبحانه له الحكمة البالغة في ذلك، وهو المنفرد بالإيجاد والإعدام[٦].

أي: هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء، فلا مفعول في هذه المواضع لأنها مسوّقة لقدرة الله لا لبيان المقدور، فلا حاجة إلى المفعول، يقول القائل: فلان بيده الأخذ والعطاء، يعطي ويمنع. ولا يريد ممنوعًا ومعطى[٧].

---

(١) الزمر: (٩).
(٢) تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) ٢٥١/٢٦.
(٣) المؤمنون: (٨٠).
(٤) النجم: (٤٣، ٤٤).
(٥) النجم: (٤٨).
(٦) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٩٦٩.
(٧) تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) ١٩/٢٩.

والشواهد على ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [1] ، ولم يذكر من أعطى ولا ما أعطى، وإن أراد أن يصفهم بصفة العطاء والتقوى.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾[2] ، أي لا يتصف بالنسيان، وقوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا۟ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾[3] ، فلم يذكر مفعولًا لفعل الأكل، لأنه لا يتعلق غرض بذكره، ولو ذكره لكان السامع يحسب أن عدم الجناح من حيث أكل ذلك الشيء بعينه، فلو قال مثلا «ليس عليكم جناح أن تأكلوا اللحم جميعًا أو أشتاتًا» لفهم منه أنه لو أكل غير اللحم لكان عليه جناح، ومنه: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ ﴾[4] فلم يذكر ماذا ينفقون، وقوله: ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾[5]، أي متصف بصفة الإطعام دون تقييد بصنف معين ولا طعام معين...الخ.

فالمفعول في مثل هذه التعبيرات غير مراد ولا يصح تقديره ولو كان الفعل متعديا في الأصل، لأن تقدير أي مفعول مفسد للمعنى، فهذا إنما يكون بحسب قصد المتكلم [6].

قال عبد القاهر: «وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه،

(١) الليل: (٥، ٦).
(٢) طه: (٥٢).
(٣) النور: (٦١).
(٤) الفرقان: (٦٧).
(٥) الأنعام: (١٤).
(٦) ينظر: معاني النحو ٢/٩٥، ٩٦.

أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى...فاعرف ذلك، فإنه أصل كبير عظيم النفع، فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول، وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه»[1].

فكلام عبد القاهر يفيد أنه لم يكن هناك مفعول ثم حذف، بل إن الفعل يخلو من المفعول منذ البداية.

❁❁❁

(١) دلائل الإعجاز ١٥٥.

النتيجة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وبعد...

فقد تبين لي من هذه الدراسة ما يلي:

- أنه قد يكون تقدير المفعول مع الفعل المتعدي مقبولًا ويراعى السياق ومقتضى الحال، ويستعان به على فهم المعنى، وقد يكون الغرض وراء القول بالتقدير صناعيًا بحتًا يؤثر على النصوص القرآنية وغيرها مما لا يحتاج إلى تقدير، فيفقدها تقدير المفعول بلاغتها والغرض المسوقة له، ويبعدها عن مراعاة حال المتكلم والمخاطب.
- لا ينبغي أن نطلق مصطلح «الحذف» في كل محل، فهناك مواضع كثيرة قال فيها النحويون بالحذف، وليست من الحذف في شيء، لأن غرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب، فيحذف المفعول به لفظًا ومعنى، وهو في الحقيقة ليس من باب الحذف، بل الغرض الاقتصار على الفعل والفاعل من غير إرادة المفعول، فلا يوجد مفعول كان مذكورًا ثم حذف.
- أنه على الرغم من أن الحذف من سمات العربية وأوجه بلاغتها فإن الأخذ بظاهر النص والبعد عن التأويل ما أمكن هو الأصل، والأولى في مواضع كثيرة، لما في ذلك من حفاظ على دلالة الكلام، ومراعاة حال المتكلم والمخاطب والسياق.

التوصية:

أوصي الباحثين والباحثات بالاهتمام بالدراسات التي تعنى ببيان مدى مراعاة النصوص لمقتضى الحال من خلال إعادة النظر في المواضع التي قال فيها النحاة بضرورة تقدير محذوف، وعدم الوقوف عند حدود النص والبحث في البيئة المحيطة بالنصوص، ولو دققنا في ذلك لوجدنا مواضع كثيرة لا تحتاج إلى القول بأن هناك مذكورًا ثم حذف، بل يكون الأولى فيها والأبلغ التمسك بالأصل، وهو القول بعدم الحذف.

❁❁❁

ثبت المصادر والمراجع

- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى – الطبعة الثانية (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م) القاهرة.
- بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية، جمعه وخرج أحاديثه/ يسري السيد محمد، راجعه ونسق مادته/ صالح أحمد الشامي – الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).
- البرهان في علوم القرآن للزركشي (٧٩٧هـ)، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الأولى (١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م) دار إحياء الكتب العربية.
- بناء الجملة العربية للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف – دار غريب للطباعة والنشر (٢٠٠٣م).
- تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (٩٨٢هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
- التفسير البياني للقرآن الكريم، تأليف/ عائشة محمد عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ (١٤١٩هـ) – دار المعارف – الطبعة الخامسة – القاهرة.
- تفسير الشعراوي (الخواطر) للشيخ محمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٨هـ) – مطابع أخبار اليوم – نشر عام ١٩٩٧م.
- تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) للإمام فخر الدين الرازي – الطبعة الأولى (١٤٠١هـ – ١٩٨١م).
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف العلامة الشيخ/ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، قدم له فضيلة الشيخ/ عبد الله عبد العزيز بن عقيل، فضيلة الشيخ/ محمد بن صالح – تحقيق د/ عبد الرحمن بن مُعلا اللويحق – الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م).

- تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي للأستاذ/ ملاوي صلاح الدين – كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة/ محمد خيضر – بسكرة.
- الحذف والتقدير «رؤية في الأسلوب القرآني» لعبد الكريم خالد التميمي – مجلة آداب البصرة – العدد (٥١) لسنة (٢٠١٠م).
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه/ أبو فهر محمود محمد شاكر.
- شرح التسهيل لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- شرح المفصل للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) – إدارة الطباعة المنيرية.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون – الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق الشيخ/ عادل عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق أ.د/ فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف/ أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح شلبي – القاهرة (١٤١٥هـ – ١٩٩٤م).
- معاني النحو للدكتور/ فاضل السامرائي – دار الفكر – الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام/ ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا– بيروت (١٤١١هـ – ١٩٩١م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام/ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).

References :

- 'iihya' alnahw li'iibrahim mustafaa - altabeat althaania (1413h - 1992m) alqahirati.
- badayie altafsir aljamie lima fasarah al'iimam abn qiam aljawziati, jameah wakharaj 'ahadithahu/ yasri alsayid muhamada, rajieh wanasaq madatahi/ salih 'ahmad alshaami - altabeat al'uwlaa (1427h).
- alburhan fi eulum alquran lilzarkashii (797h), tahqiqu/ muhamad 'abu alfadl 'iibrahim - altabeat al'uwlaa (1376h - 1957ma) dar 'iihya' alkutub alearabiati.
- bina' aljumlat alearabiat lildukturu/ muhamad hamasat eabd allatif - dar gharib liltibaeat walnashr (2003ma).
- tafsir 'abi alsueud almusamaa ('iirshad aleaql alsalim 'iilaa mazaya alquran alkarim) li'abi alsueud muhamad bin muhamad aleimadii (982ha) - dar 'iihya' alturath alearabii - bayrut - lubnan.
- altafsir albayaniu lilquran alkarim, talifu/ eayishat muhamad eabd alrahman almaerufat bibint alshaati (1419ha) - dar almaearif - altabeat alkhamisat - alqahiratu.
- tafsir alshaerawii (alkhawatiri) lilshaykh muhamad mitwaliy alshaerawii (t 1418h) - matabie 'akhbar alyawm - nushir eam 1997m.
- tafsir alfakhr alraazii (mafatih alghib) lil'iimam fakhr aldiyn alraazii - altabeat al'uwlaa (1401h - 1981ma).
- taysir alkarim alrahman fi tafsir kalam almanani, talif alealamat alshaykhu/ eabd alrahman bin nasir alsaedi, qadam lah fadilat alshaykh/ eabd allah eabd aleaziz bin eaqila, fadilat alshaykha/ muhamad bin salih - tahqiq du/ eabd alrahman bin muela alluwayahiqi - altabeat althaania (1422h - 2002mi).
- taqdir alhadhf wal'iidmar fi daw' nazariat aleamil alnahwii lil'ustadh/ malawi salah aldiyn - kuliyat aladab

waleulum alaijtimaeiat wal'iinsaniat - jamieata/ muhamad khaydar - bisakratin.
- alhadhf waltaqdir <<ruyat fi al'uslub alqurani>> lieabd alkarim khalid altamimi - majalat adab albusarat - aleadad (51) lisana (2010mu).
- dalayil al'iiejaz lieabd alqahir aljirjanii (t 471 'aw 474hi), qara'ah waealaq ealayhi/ 'abu fahr mahmud muhamad shakir.
- sharh altashil liabn malik (672hi), tahqiq du/ eabd alrahman alsayida, du/ muhamad badawi almakhtun - altabeat al'uwlaa (1410h - 1990ma).
- sharah almufasal lilshaykh alealaamat jamie alfawayid muafaq aldiyn yaeish bin ealiin bin yaeish alnahwi (t 643hi) - 'iidarat altibaeat almuniriati.
- alkitab lisibwyhi, tahqiq washarha/ eabd alsalam muhamad harun - altabeat althaalitha (1408h - 1988ma).
- alkashaf ean haqayiq ghawamid altanzil waeuyun al'aqawil fi wujuh altaawil lilzamakhshirii (538h), tahqiq alshaykhi/ eadil eabd almawjud, alshaykhu/ eali muhamad mueawad, washarak fi altahqiq 'a.da/ fathi eabd alrahman 'ahmad hijazi - altabeat al'uwlaa (1418h - 1998ma).
- almuhtasib fi tabyin wujuh shawadhi alqira'at wal'iidah eanha, talifu/ 'abi alfath euthman bin jini, tahqiqa/ eali alnajdi nasif, da/ eabd alhalim alnijar, da/ eabd alfataah shalabi - alqahira (1415h - 1994m).
- maeani alnahw lildukturu/ fadil alsaamaraayiyi - dar alfikr - altabeat al'uwlaa (1420h - 2000ma).
- maghni allabib ean kutub al'aearibi, talif al'iimami/ abn hisham al'ansarii (761ha), tahqiqu/ muhamad muhi aldiyn eabd alhumayd - almaktabat aleasriat - sayda - bayrut (1411h - 1991ma).

- hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei, lil'iimami/ jalal aldiyn alsuyutii (911h), tahqiq washarh du/ eabd aleal salim makram - muasasat alrisala (1413h - 1992ma).